



الحرب، دون أن تلتزم بعد ذلك بما يحمله الاتفاق من تبعات عليها تنفيذها بالمقابل . وهذا المسلك هو بالتأكيد نقض للاتفاق ، شكلا وموضوعا .

ان اسرائيل مازالت تجعل من اتفاق النقاط الست معبرا الى تثبيت الامر الواقع على ما هو عليه ، لا الى بدء تنفيذ قرارات مجلس الامن الصادرين في ٢٢ و ٢٥ اكتوبر الراميين الى حل شامل للنزاع بمقتضى قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ . وليس هناك من جانب اسرائيل اى مستند يمكن الرجوع اليه كأساس رسمى لقبولها الاشتراك في مؤتمر سلام ينعقد في اى مستقبل محدد . وتملص اسرائيل من كل التزاماتها في هذا الصدد يؤكد الحاجة الملحة لاحتفاظ العرب بكافة أسلحتهم مشهورة ، وأن يواصلوا بجهد مركز استعدادهم لاستئناف القتال ، وأن يظل سلاح البترول مصدر ضغط متعاظم الفعلية ، وأن يكون مؤتمر القمة العربى القادم في الجزائر مشهدا قويا عن وحدة العمل العربى وعن التنسيق العربى الشامل لاحتمالات الحرب والسلام على حد سواء □



## النقاط الست : أساس تحريك الحل لا تجميده

النقاط الست التى تمت على أساسها ترتيبات وقف اطلاق النار لانتفى منها نقاط دون نقاط ، ولا ان تعتبر نافذة المفعول لمجرد تنفيذ ماورد فيها عن فتح طريق السويس وتبادل الاسرى . بل ان الحد الادنى لاعتبار ان الحل السياسى قد بدأ يتحرك ، وانه وارد كأساس لحل النزاع ، هو تطبيق النقاط الست [بحزمه] واحدة لانتقبل التجزئة ، بما فى ذلك عودة اسرائيل الى خطوط ٢٢ اكتوبر .

ومن الواضح أن هذا المفهوم ، موضع اتفاق القاهرة مع كينسجر عن النقاط الست ليس هو تفسير اسرائيل . ذلك ان سلوكها كله يوحى بأنها لم تعلن قبولها للنقاط الست الا لتستفيد مالم يكن محتملا لها تركه دون استعادة فى الحال ، وبالذات اسرى